



عقد تقديم خدمة رقم (٧١٥) / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

انه في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٢/١٣ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:
اولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر
بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية "أعمال التدقيق لرفع المساحي ومراجعة
المناسبات التصميمية لمشروع القطار الكهربائي السريع الخط الاول (القطاع الرابع) نطاق
البحيرة (بالأمر المباشر)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
السيد المهندس / طارق محمد عبد الجادل
بصفته رئيس مجلس الإدارة.
(طرف أول)

ثانياً: مجموعة XYZ لأعمال البناء الأساسية والمساحة
ومقره / ١٨ ش زكريا الحجاوي الشعب سابقاً - قسم العمارات الهرم - الجيزة
وشكلها القانوني / شركة مساهمة والمصنفة / اعمال استشارات هندسية واعمال المساحة
ومسجل بسجل استثمار القاهرة برقم ٨٩٢٩١ بطاقة ضريبية رقم ٤٩٧-٤٩٢-٣٤٢-٥١١
ويمثلها المهندس / محمود احمد أبو العلا اسماعيل بصفته / نائب رئيس مجلس الادارة
وينوب عنه في التوقيع الاستاذ / عمر جمال جابر محمد
بطاقة رقم قومي / ٢٩٥٠٤٠٩٢٤٠٢٣٥٢ بموجب توكيل رقم (١٢٥)
(طرف ثانى)
مأمورية ضرائب / الاستثمار

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية "أعمال التدقيق لرفع المساحي
ومراجعة المناسبات التصميمية لمشروع القطار الكهربائي السريع الخط الاول (القطاع الرابع)
نطاق البحيرة (بالأمر المباشر)، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى
الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وايه متطلبات اخرى
وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف
الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعة وزير الصناعة
والنقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة
 الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم
٢٠١٩ لسنة ٦٩٢

وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على
عملية "أعمال التدقيق لرفع المساحي ومراجعة المناسبات التصميمية لمشروع القطار
الكهربائي السريع الخط الاول (القطاع الرابع) نطاق البحيرة (بالأمر المباشر).
ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما اوصت به لجنة
الاتفاق المباشر بجلستها المعقودة من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ
٩٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليون جنيه لا غير) ، والذي تمت الترسية بناءً عليه،
باعتباره الأفضل شرطياً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة
المختصة لتوصية اللجنة .

وبعد ان اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:-

